وعند بني تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحد
واهل الحجاز اعتبر والتشبه بليس المختص بقبيل واحد
واذا زيدت إنّ مفعول ما لم يسم فاعله مع ما نحو
ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالّا الموجبة للاثبات
بعد النفي ونحو وما الدهر الا مجنونا باهله وما صاحب
الحاجات الا معذّبا محمول على ويشبه مجنونا او وراء
مجنون بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المعذب
مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب جاء زيد الا سيرا او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عملها ولا وفيه
ان احد الشروط متقيد بما فلا يترتب عليه حكم كليهما
اللهم الا ان يقال المراد عمل ما ولا اذا حصل فيه شيء
من ذلك اما في زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل وتغيير
التركيب مع ضعفهما واما في الوقوع بعد الّا فلان عملهما
باعتبار التشبه بليس وهو مبني على النفي فينبغي بانتفائه
واذا عطف عليه اى خبر ما ولا بموجب اى بحرف عطف موجب
اى مثبت ما بعده ومفيد ايجاب النفي وهو بل ولكن مثل زيد قائما
بل قاعد ولا رجل قائما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف
غير موجب مثل ما زيد قائما ولا قاعدا حكمه ما مر من المعطوفات
فالرفع واجب لانتفاء النفي الموجب للتشبه بليس والجملة جواب الشرط
المجرورات مبتداء او خبر مبتداء محذوف اي هذا ذكر المجرورات
هو ما اشتمل على علامة الاشتمال علم المضاف اليه وهو الجر
حقيقه

حقيقة او حكما والمضاف اليه كل اسم حقيقة او حكما
فنحو يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور بتأويل المصدر
نسب اليه شيء هو اعم العام يتناول الاسم والفعل مثل غلام
زيد ومررت بزيد وانا مارٌّ بزيد واقول كلام الحاجبي يدل على ان
المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل
اسم بواسطة احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر
كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة حرف جر
اى حرف كان مما يلايم المحل ويشكل ذلك في نحو حسن الوجه
مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر
فلا وجه فيه لتقديرها الا ان يقال الحسن الوجه من باب الاضافة
الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمر فلو كان من الاضافة
الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقديره من البيانية
واعلم ان كلام النحويين دل على الاضافة اللفظية ليست
بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي ذكره للمضاف
اليه يدل ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما تمييزان اي بواسطة
تلفظ حرف الجر او تقديره او خبران لكان المحذوف اي ملفوظا كان
الحرف او مقدرا او حالان وفيه ان وقوع المصدر حالا سماعيٌّ
وفيه انه فيما دل عليه الفعل قياس وفيه انه مذهب المبرد لا النحو
والبحث سيبويه وفيه انه حال على قوله بحذف المضاف مفردا
حالي اى ظاهرا نزه اي مجرورا ما بعده وفيه انه يوجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)